بالتعاون مع جامعة صباح الدين زعيم – إسطنبول – تركيا

البنوك الإسلامية الرقمية

وآفاق إنشائها في الجزائر في ظل النصوص القانونية المنظمة لها

بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السادس عشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي

بعنوان:

الصناعة المالية الإسلامية بعد خمسين عاماً من الممارسة

المنعقد أيام : 13 – 15 مايو 2025

بجامعة سطيف 1 – الجزائر

من إعداد:

أ.د/ سليمان ناصر

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر

البنوك الإسلامية الرقمية

وآفاق إنشائها في الجزائر في ظل النصوص القانونية المنظمة لها

أ.د/ سليمان ناصر

جامعة قاصدي مرباح

ورقلة – الجزائر

ملخص:

يتناول هذا البحث بالتحليل موضوع البنوك الإسلامية الرقمية من حيث مفهومها ومتطلبات إنشائها وأهميتها، وكذلك النصوص القانونية المنظمة لإنشائها وعملها في الجزائر، وصولاً إلى آفاق إنشائها في هذا البلد باعتبارها غير قائمة فيه حالياً.

وقد خلُص البحث إلى أن آفاق إنشاء بنوك إسلامية رقمية في الجزائر لا تبدو في الأجل القريب، بل في الأجل المتوسط أو الطويل، وذلك باعتبار أن أبسط خطوة في عصرنة النظام المصرفي والمعاملات المالية عموماً في البلاد وهي إلزامية استعمال وسائل الدفع الإلكتروني قد تأجلت لعدة مرات ولعدة سنوات.

Abstract

This research aims to analyze the subject of digital Islamic banks in terms of their concept, requirements for their establishment and importance, as well as the legal texts regulating their establishment and activity in Algeria, reaching the prospects for their establishment in this country, considering that till now these banks don't exist there.

The research concluded that the prospects for establishing digital Islamic banks in Algeria do not appear in the near term, but rather in the medium or long term, considering that the simplest step in modernizing the banking system and financial transactions in general in the country, which is the mandatory use of electronic payment methods, has been postponed several times and for several years.

مقدمة:

تعود فكرة تأسيس البنوك الرقمية إلى مطلع العقد الماضي من هذا القرن، لكن الذي أعطاها دفعة قوية مع التعاملات المصرفية الرقمية هي جائحة كوفيد–19، بل وللاقتصاد الرقمي ككل، فقد أحسّ العالم بشدة وسط إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي وتعطّل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية بالحاجة الملحّة والفورية لابتكار قنوات بديلة لممارسة هذه الأنشطة، ولم يكن البديل الأنسب سوى هذه القنوات الرقمية التي تَوسَّع استخدامها في كافة المجالات. ثم برز الاقتناع المُجمع عليه بعد ذلك أن الاعتماد المتزايد على

القنوات الرقمية سوف يستمر حتى مع نهاية الجائحة، حيث برزت الفوائد والمزايا الكثيرة لاستخدامها لكافة الأطراف المعنية بها.

وطبعاً ذلك لا ينفي أن هناك عوامل أخرى مساعدة كانت متوفرة حتى قبل جائحة كوفيد-19 مثل: تطور المعاملات المصرفية الالكترونية، توفر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تقدم وانتشار الهواتف الذكية في الألفية الجديدة، استخدام التكنولوجيا المالية Fintech في العمل المصرفي ... إلى غير ذلك. بل هناك من يرى بأن التسريع نحو استعمال القنوات الرقمية بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث توجّه الكثير من المؤسسات المالية -خاصة البنوك- نحو الرقمنة وذلك لانخفاض تكلفة الإقراض وتكلفة بناء المحافظ التمويلية والاستثمارية، فضلاً عن سرعة وسهولة إجراء عملياتها (معهد الدراسات المصرفية بالكويت، 2022، ص3). ولازالت السوق المصرفية الرقمية تنمو باستمرار وبسرعة طالما توفرت ظروف وشروط هذا النمو.

وبالنسبة للبنوك الإسلامية الرقمية فقد شهدت هي الأخرى إقبالاً كبيراً، وتم تأسيس عددٍ منها في الدول الخليجية والعربية وحتى الأوروبية مثل بريطانيا، حيث تملك الصيرفة الإسلامية الرقمية فرصاً واسعة لتحقيق الشمول المالي الذي يعتبر مشكلة رئيسية في العديد من الدول العربية والإسلامية.

وبالنسبة للجزائر، فإن السلطات المختصة سعت إلى توفير الإطار القانوني لإنشاء وعمل ما يسمى بالبنوك الرقمية بشكل عام دون تمييز بين الإسلامية وغير الإسلامية، لذلك فإن هذه الورقة البحثية تسعى إلى الإجابة على الإشكالية المحورية الآتية: ماهي البنوك الإسلامية الرقمية ؟ وماهي آفاق إنشائها في ظل النصوص القانونية المنظمة لها في الجزائر ؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور الرئيسية الآتية:

- البنوك الإسلامية الرقمية؛ مفهومها، أهميتها ومتطلبات إنشائها.
- النصوص القانونية المنظّمة لإنشاء وعمل البنوك الرقمية الإسلامية وغير الإسلامية في الجزائر.
- آفاق إنشاء البنوك الإسلامية الرقمية في الجزائر.

1- البنوك الإسلامية الرقمية؛ مفهومها، أهميتها ومتطلبات إنشائها:

للتعريف بالبنوك الإسلامية الرقمية يجدر بنا أولاً التعريف بالبنوك الرقمية بشكل عام.

1-1- مفهوم البنوك الرقمية وواقعها في العالم:

يمكن أن نورد عدة تعاريف للبنوك الرقمية منها:

- البنوك الرقمية هي عبارة عن بنوك تقوم بتقديم الخدمات والعمليات المصرفية عن طريق الإنترنت بشكل إلكتروني، حيث تقدم نفس ما تقدّمه البنوك في شكلها التقليدي لكن تقدّمها بشكل إلكتروني عن طريق شبكة

الإنترنت. وتحتفظ البنوك الرقمية بمركز إداري يزاول فيه الموظفون تسيير أعمال البنك الالكترونية مع التقيد بضوابط الحوكمة، والامتثال والمخاطر وغيرها (https://almorakebgroup.com,2024).

– هي بنوك ذات كيان رقمي جزئي أو كلي تقدم خدماتها ومنتجاتها عبر منصات رقمية (العبد المنعم، الدويري، 2023، ص172).

– البنك الرقمي هو بنك يعمل عبر الإنترنت ويوفّر لعملائه الخدمات التي كانت متاحة سابقًا فقط في فرع البنك. وتشمل الخدمات المصرفية الرقمية جميع الخدمات المصرفية التقليدية المتاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية المتوافقة، دون الحاجة إلى حضور العميل في فرع البنك (Alex Malyshev, 2023).

إذن يمكن القول بأن البنوك الرقمية هي كيانات رقمية افتراضية، تقدم جميع الخدمات المصرفية التقليدية ولكن عبر الإنترنت، عن طريق جميع الوسائط من هواتف محمولة وأجهزة كمبيوتر ولوحات ذكية وغيرها، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، ودون حاجة لحضور العميل إلى البنك. غير أن ذلك لا يمنع من وجود مركز إداري للبنك يزاول فيه الموظفون أعمال البنك الإلكترونية.

بلغ عدد البنوك الرقمية في العالم سنة 2023 حوالي 280 بنكاً موزعة على قارات أو مناطق العالم كما يلي:

توزيع البنوك الرقمية في العالم حسب القارات أو المناطق سنة 2023

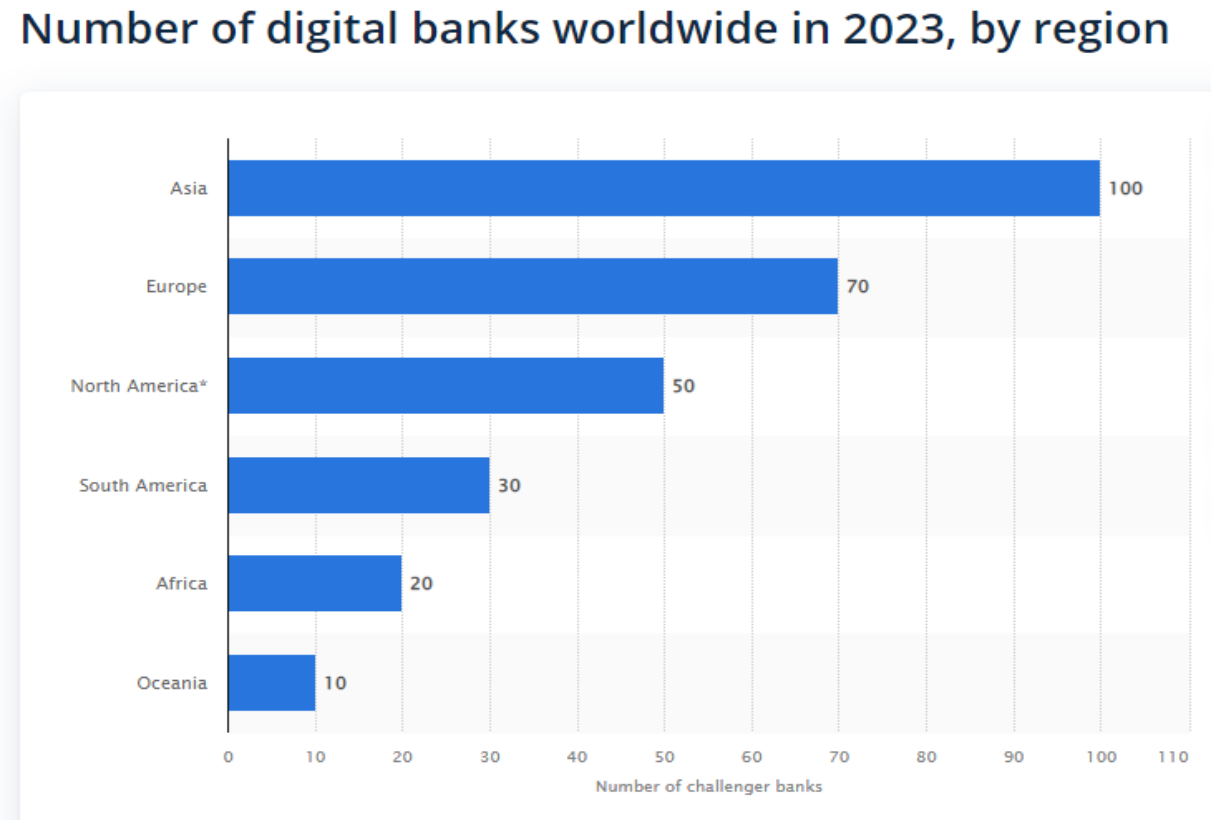

المصدر : Statista

يُلاحَظ من خلال الشكل أن قارة آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من البنوك الرقمية بـ 100 بنك، تليها أوروبا بـ 70 بنك، ثم أمريكا الشمالية 50 بنك، أمريكا الجنوبية 30، إفريقيا 20، أستراليا 10. وتقدّم خدماتها لحوالي 100 مليون عميل (https://www.statista.com/statistics/1239242/number-of-challenger-banks-worldwide-by-region, 2024/).

1-2- مفهوم البنوك الإسلامية الرقمية:

لا تختلف البنوك الإسلامية الرقمية عن نظيراتها غير الإسلامية في المتطلبات الرقمية، إلا أن الاختلاف الجوهري بين النظام المصرفي الإسلامي والتقليدي مبني على منطلقات شرعية وأخلاقية، تتطلب معاييراً تنعكس بطبيعة الحال على التحوّل الرقمي للنظام المصرفي الإسلامي (العبد المنعم، الدويري، 2023، ص174). وهذا يعني أن الاختلاف بين النوعين يرتكز أساساً على التزام البنوك الإسلامية الرقمية بالضوابط الشرعية ومبادي الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، تماماً كما تلتزم بها في الصيرفة الإسلامية غير الرقمية إلا أنها في الحالة الأولى قد يكون هذا الجانب أكثر تعقيداً نظراً للتطور التكنولوجي الذي يميز تلك التعاملات.

1-3- أهمية البنوك الإسلامية الرقمية:

تتمثل أهمية إنشاء بنوك رقمية بدايةً، في كونها مؤسسات مالية تقدم فرصاً مهمة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق في إطار ما يُعرف بالخدمة الشاملة والأسرع بأقل التكاليف، كما تسمح ذات البنوك لعملائها بإدارة عملياتهم المصرفية وحساباتهم المالية بأنفسهم. وعليه فإن وجود البنك الرقمي مرتبط بقدرته على التحوّل إلى موقع للمعلومة الصحيحة، ويُعتَبر بهذا مؤسسة للمشورة، لفتح آفاق العمل، لفرص الاستثمار وإدارتها، للخدمة المالية السريعة بأقل التكاليف وفضاءً للإدارة المتميزة لاحتياجات العملاء مهما اختلفت. وفي هذا الصدد يعتبر اللجوء للبنوك الرقمية لجوءً لتقديم خدمات مصرفية في وقت قصير من عدد محدود من الموظفين مقابل تكلفة أقل، باعتبار أن البنك الرقمي يوفّر تكلفة التواجد الفعلي للبنك (المقر، الموظفين، المصاريف، الفروع ... إلخ). (عماروش، شوشان، 2022، ص395).

وبالنسبة للبنوك الإسلامية الرقمية، وكما رأينا في تعريفها سابقاً، فإنها لا تختلف في تعريفها فنياً عن البنوك الرقمية غير الإسلامية، وإنما الاختلاف يرتكز أساساً على التزام الأولى بالضوابط الشرعية والأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية. لذلك فإن أهمية إنشاء بنوك إسلامية رقمية يجسّد فكرة أن هذه البنوك تُجاري البنوك الرقمية غير الإسلامية في تطبيق التكنولوجيا الحديثة في تعاملاتها، وانفتاحها على أي تطور فني وتكنولوجي في المجال المالي والمصرفي، فضلاً عن أن ذلك يمكِّن من تحقيق الشمول المالي حيث يلبّي احتياجات شريحة واسعة من العملاء الذي يطلبون خدمات مصرفية متطورة تكنولوجياً وسريعة زمنياً

وفي نفس الوقت تكون ملتزمة بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، سواء منهم المسلمين المقيمين في العالم الإسلامي أو المقيمين خارجه.

1-4- متطلبات إنشاء البنوك الإسلامية الرقمية:

تحتاج البنوك الإسلامية الرقمية في إنشائها إلى عدة متطلبات أهمها:

أ- متطلبات قانونية وتنظيمية:

يتطلب إنشاء بنوك إسلامية رقمية في أي دولة الحصول على ترخيص بذلك من البنك المركزي لها، شأنه في ذلك شأن أي بنك تقليدي. بحيث يتم التقديم في طلب الترخيص كل المواصفات المتعلقة بالبنك في إطار احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها في عمل البنوك بالدولة، بما في ذلك رأسماله (مع احترام الحد الأدنى لرأس مال البنوك المحدّد من طرف السلطات)، عنوان البنك أو مقرّه الإداري (أين يستطيع المواطن أو الزبون أن يقصده في حالة وجود أي شكوى لم تتم الإجابة عنها إلكترونياً)، عدد الموظفين، بالإضافة إلى وجوب احترام (بعد بداية العمل) القواعد أو المعايير الاحترازية Prudential Standards وأهمها نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي وكذلك القواعد الأخرى الملحقة بها والمحدّدة من طرف البنك المركزي كنسب توزيع المخاطر في منح الائتمان، نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي ونسبة السيولة.

ب- متطلبات بشرية:

البنوك الإسلامية الرقمية تتطلب الإطار البشري المؤهّل من جانبين: المعاملات المصرفية الرقمية وكل ما يتعلق بها من تحكّم جيّد في التكنولوجيا عموماً والتكنولوجيا المالية Fintech خاصة التي تميّز هذه المعاملات، وأن يكون مسايراً باستمرار لكل التطورات والتحديثات التي تطرأ في هذا المجال مع القدرة على استيعابها في وقت وجيز، سواء بتدريب ذاتي من الموظّف أو المسؤول في البنك أو بتدريب جماعي تحرص عليه إدارة البنك؛ والجانب الشرعي الذي يحكم المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية بشكل عام. فالمعاملات المالية الرقمية تعتمد على التكنولوجيا وهذه الأخيرة تعتمد على السرعة، ففي كثير من الأحيان يكون الموظّف أمام حتمية اتخاذ القرار السريع في العملية، وبالتالي لا يكون له الوقت الكافي للرجوع إلى الهيئة الشرعية التي تراقب أعمال البنك، لذا يجب أن يكون له الرصيد الكافي من التكوين الشرعي الذي يخوّل له حسم المسألة واتخاذ القرار المناسب في العملية دون الإخلال بالضوابط الشرعية.

ج- متطلبات تكنولوجية:

يتطلب إنشاء البنوك الإسلامية الرقمية ما يتطلبه إنشاء البنوك الرقمية غير الإسلامية من: بنية تحتية قوية للتعاملات الإلكترونية، إنترنت عالية التدفق، الجيل الخامس من الاتصالات، هذا بالإضافة إلى ضرورة تفتحها الكامل واستفادتها من مختلف مكونات التكنولوجيا المالية Fintech والتي تعني استخدام التكنولوجيا

في الصناعة المالية خاصة منها التكنولوجيا المبتكرة مما يؤدي إلى تقديم الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة أكبر، وقد أثّرت هذه التكنولوجيا (وباعتماد كبير على الشركات الناشئة start-ups) في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تضمّنت خدمة المدفوعات، العملات الرقمية، تحويل الأموال، الإقراض والتمويل الجماعي Crowd funding، إدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين. وقد لعبت عدة عوامل في تطوير الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية أبرزها البيانات الضخمة Big Data و التشفير Cryptography. وأهم أوجه التكنولوجيا المالية:

- **الذكاء الاصطناعي AI:** هو التكنولوجيا التي تمكّن أجهزة الكمبيوتر والآلات من محاكاة التعلّم البشري والفهم وحلّ المشكلات واتخاذ القرار والإبداع والاستقلالية (Cole Stryker and Eda Kavlakoglu, 2024)

- **المصرفية المفتوحة Open Banking:** عرّفها بنك الرياض بأنها مفهوم جديد في القطاع المالي يهدف إلى تمكين عملاء البنوك والجهات المالية الأخرى من مشاركة بياناتهم المالية بشكل آمن مع طرف ثالث يُقدِّم خدمات ومنتجات مالية جديدة ومبتكرة للعملاء، بعد الحصول على موافقة واضحة وصريحة من طرفهم (https://www.riyadbank.com/ar/open-banking, 2024)

هناك العديد من خدمات وتطبيقات المصرفية المفتوحة التي يستطيع العملاء الاستفادة منها في عدة مجالات، منها:

- دمج جميع الحسابات البنكية في لوحة تحكم واحدة.
- تطبيقات الإدارة المالية للأفراد.
- تطبيقات الإدارة المالية للشركات.
- خدمة قياس مخاطر الائتمان.
- خدمة كشف الحساب الإلكتروني.
- خدمة خطاب الضمان البنكي.

- **البلوكتشين Blockchain:** البلوكتشين عبارة عن قاعدة بيانات آمنة لسجّل المعاملات تشترك فيها جميع الأطراف في شبكة موزّعة، وتسجِّل وتخزِّن كل معاملة تحدث في الشبكة. وهي تنشئ سجل معاملات لا رجعة فيه وقابل للتدقيق. ويمكن أن تعمل تقنية بلوكتشين على تقليل الاحتكاك الناتج في الشبكات المالية عندما يستخدم الوسطاء المختلفون بُنى تحتية تكنولوجية مختلفة، كما أنها تقلل من الحاجة إلى الوسطاء للتحقق من المعاملات المالية. وتتمتع تقنية دفتر الأستاذ الموزّع هذه بإمكانية تقليص عملية حفظ السجلات، والحد من الأخطاء وتسهيل التسوية بشكل أسرع، مما يؤدّي بدوره إلى مخاطر أقل ومتطلبات رأس مال أقل (Kayam, 2018, p699).

– **الحوسبة السحابية Cloud Computing:** تعني الحوسبة السحابية الوصول إلى المصادر المعلوماتية حسب الطلب (الخوادم المادية أو الافتراضية، تخزين البيانات، قدرات الشبكة، أدوات تطوير التطبيقات، البرمجيات، أدوات التحليل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ... وما إلى ذلك)، عبر الإنترنت مع دفع تعريفة للاستخدام.

تعتبر الحوسبة السحابية أيضًا لا غنى عنها في البيئات المهنية والشركات الناشئة متعددة الجنسيات. حيث تتيح تطبيقاتها المهنية المتعددة إمكانية العمل عن بُعد من خلال جعل البيانات والتطبيقات قابلة للوصول إليها من أي مكان، وإنشاء إطار تفاعلي شفاف بالكامل مع العميل، وتوفير قدرة كبيرة على الحساب والموارد الأخرى اللازمة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والمعلوماتية الكمية (Susnjara et Smalley, 2024).

– **الأمن السيبراني:** عرّفته هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية السعودية بأنه حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحتويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع. ويشمل مفهوم الأمن السيبراني أمن المعلومات والأمن الإلكتروني والأمن الرقمي ونحو ذلك (https://www.cst.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx, 2024)

د– متطلبات فنية:

ويُقصد بها أن يكون البنك الرقمي مدركاً للمخاطر التي يتعرض لها، وأن تكون له أنظمة الرقابة المناسبة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وإدارتها، على أن يكون ذلك شاملاً لكل المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، والتي قد تكون في حالة البنك الرقمي في شكل مختلف ومعقّد.

كما يجب على البنك الرقمي أن تكون له سياسات وأنظمة خاصة لمكافحة الجريمة المالية، بما في ذلك جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي هي معروفة في المجال المالي والمصرفي ولكن قد تظهر بشكل أكثر تعقيداً في العمل المصرفي الرقمي، وبالتالي تتطلب وسائل فنية وتكنولوجية أكثر تطوراً في إدارتها ومحاربتها (بتصرف عن: عماروش، شوشان، 2022، ص395).

2– النصوص القانونية المنظّمة لإنشاء وعمل البنوك الرقمية الإسلامية وغير الإسلامية في الجزائر:

تجب الإشارة في البداية إلى أن النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية عندما أشارت إلى البنوك الرقمية وبيّنت كيفية إنشائها ومتطلبات ذلك، لم تفرّق بين البنوك الرقمية غير الإسلامية والإسلامية وإنما أشارت إليها بشكل عام، رغم أن هذه النصوص تعترف وبشكل واضح بالصيرفة الإسلامية، لذلك سنتناول هذه النصوص باعتبارها تنظّم إنشاء النوعين من البنوك دون تفريق بينهما من حيث الشروط والمتطلبات.

2-1- القانون النقدي والمصرفي (القانون رقم 23-09 الصادر في 2023/06/21):

تمّت الإشارة لأول مرة في النصوص القانونية الجزائرية إلى الشكل الرقمي في التعاملات النقدية والمصرفية من خلال القانون النقدي والمصرفي، وذلك بالإشارة في مادته الثانية إلى ما يسمى "الدينار الرقمي الجزائري" حيث جاء في تعريف العملة الوطنية التي تسمى "الدينار الجزائري" ما يلي: "... ويمكن أن تتخذ شكلاً رقمياً، وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري)". (المادة2، القانون23-09).

كما تمّت الإشارة لأول مرة في النصوص القانونية الجزائرية إلى البنوك الرقمية من خلال المادة 77 من القانون رقم 23-09 بما يلي: "تخضع العمليات التي تجريها البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية لأحكام المادة 90 من هذا القانون". (المادة77، القانون23-09).

وقد ورد في المادة 90 من القانون مايلي: "يُرخِّص المجلس (ويُقصد به المجلس النقدي والمصرفي لبنك الجزائر) بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية" (المادة90، القانون23-09). ثم ورد في نفس المادة أنه تُحدَّد كيفيات وشروط ممارسة أنشطتها وكذا العمليات التي تجريها عن طريق نظام. والنظام règlement في النصوص القانونية الجزائرية يُفصّل ما ورد في القانون ويُعتبر بمثابة نص تطبيقي له.

2-2- النظام رقم 24-02 الصادر في 2024/02/06 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:

بما أن الحد الأدنى لرأس مال البنوك يتم تحديده في الجزائر عن طريق نظام، فقد جاء هذا النظام لتحديد هذا الحدّ بالنسبة لنوعين من البنوك تم استحداثهما بموجب القانون النقدي والمصرفي المشار إليه سابقاً، وهما بنوك الأعمال والبنوك الرقمية، بينما أبقى هذا النظام على نفس الحد السابق بالنسبة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية.

فقد حدّد هذا النظام في مادته الثانية الحدّ الأدنى لرأس مال البنك الرقمي بـ 10 مليار دينار جزائري(*). (المادة2، النظام24-02). ثم أشار في مادته الثالثة إلى أن هذا المبلغ يجب أن يكون محرراً كلياً ونقداً قبل تقديم طلب الاعتماد. (المادة3، النظام24-02).

2-3- النظام رقم 24-04 الصادر في 2024/10/13 المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي:

جاء هذا النظام كنص تطبيقي للقانون النقدي والمصرفي السابق ذكره والذي أشار إلى إمكانية الترخيص من طرف المجلس النقدي والمصرفي بإنشاء بنوك رقمية، لذلك كان هذا النظام يحمل إسم: النظام المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.

(*)- 1 دولار أمريكي = 135.61 دينار جزائري بتاريخ: 2025/01/18.

ورد هذا النظام في 15 مادة، وأهم ما ورد فيه ما يلي:

– بالنسبة لمفهوم البنك الرقمي فهو يعرّفه كالآتي: يُقصد، في مفهوم هذا النظام، بـ "البنك الرقمي"، كل بنك يقدّم خدمات ومنتوجات مصرفية حصرياً عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في إطار ممارسة نشاطه (المادة2، النظام24–04).

– لا يجوز تأسيس البنك الرقمي في شكل فرع لبنك أجنبي (المادة4، النظام24–04).

مع أن القانون الجزائري في مجال البنوك (القانون النقدي والمصرفي) يسمح بإنشاء فروع لبنوك أجنبية في حالة البنوك غير الرقمية.

– يجب أن يكون ضمن مساهمي البنك الرقمي بنك خاضع للقانون الجزائري يتمتع بخبرة في مجال الخدمات البنكية عبر الإنترنت. ويجب أن يملك هذا البنك ما لا يقل عن 30 % من رأس المال، دون أن تبلغ الحصة الفردية لكل مساهم من المساهمين الآخرين وأطرافهم المرتبطة، هذه النسبة (المادة5، النظام24–04).

ومعنى ذلك أن النصوص القانونية في الجزائر تمنع المغامرة في هذا المجال بمنح ترخيص لمستثمر جديد لا يملك خبرة مصرفية في مجال العمل المصرفي عبر الإنترنت، فاشترطت ملكية بنك جزائري للبنك الرقمي الجديد بما لا يقل عن 30 %.

– يجب أن يؤسّس البنك الرقمي مقراً اجتماعياً في الجزائر يُخصَّص لأغراض إدارية، ويمكن استخدامه كذلك لمعالجة شكاوى الزبائن (المادة6، النظام24–04).

أي أن المشرّع الجزائري وكما ورد في تعاريف البنك الرقمي وكما رأينا في متطلباته القانونية والتنظيمية، يرى بضرورة وجود هيكل مادي للبنك الرقمي لممارسة أعماله الإدارية (التي يقدّمها عن بُعد)، وأيضاً ليكون حلقة اتصال حضوري مع الزبائن في حالة الضرورة.

– يوجب النظام على الطالب أو الطالبين لإنشاء بنك رقمي ومع ملف طلب الحصول على الاعتماد، أن يقدّموا تقريراً يتضمن تقييم جميع عناصر البنية التحتية الأساسية والنظم التكنولوجية وأمن المعلومات ودرجة فعالية تلك النظم وقدرتها على دعم أنشطة البنك بكل أمان، وضمان استمرارية النشاط. ويجب أن يُعَد هذا التقرير وجوباً من قِبل مكتب خارجي مستقل له مراجع مؤكدة في هذا المجال (المادة10، النظام24–04).

أي أن المشرّع الجزائري هنا يؤكد على المتطلبات التي أشرنا إليها سابقاً لإنشاء البنوك الرقمية، خاصة منها المتطلبات التكنولوجية والفنية.

– يمكِّن النظام البنوك الرقمية من ممارسة كل العمليات المصرفية المنصوص عليها في القانون النقدي والمصرفي (القانون رقم 23–09)، لا سيما تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض، والعمليات

المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرّف الزبائن، وإدارة هذه الوسائل (المادة11، النظام24-04).

بما أن هذا النظام عام يتعلق بإنشاء واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، فهو يجيز تقديم الخدمات المصرفية الرقمية سواء منها غير الإسلامية أو الإسلامية. تماماً كما تجيز النصوص القانونية الأخرى وخاصة القانون النقدي والمصرفي (القانون رقم 23-09) تقديم الخدمات المصرفية العادية سواء كانت تقليدية أو إسلامية في إطار ما يُعرف بالشبابيك الإسلامية.

- يؤكد النظام على خضوع البنوك الرقمية لنفس القواعد والشروط الاحترازية المطبقة على البنوك التقليدية، بالإضافة إلى خضوعها للشروط الآتية (المادة12، النظام24-04):

- ألا تتجاوز ودائع الزبون الواحد والأطراف المرتبطة به نسبة 1 % كحد أقصى من إجمالي ودائع البنك. يُطبَّق هذا السقف بعد مرور سنة واحدة من بدء نشاط البنك.
- عدم منح قروض للمؤسسات الكبرى، باستثناء القروض المستحقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هو محدّد في التشريع المعمول به، والتي أصبحت مؤسسات كبرى.

تُعفى البنوك الرقمية من الشروط المذكورة أعلاه بعد مرور خمس (5) سنوات من تاريخ بداية مزاولة نشاطها، بشرط الحصول على ترخيص من بنك الجزائر، وأن ترفع رأسمالها إلى ما لا يقل عن 150 % من الحد الأدنى لرأسمال البنوك الرقمية.

ومعنى ذلك أن البنوك الرقمية تخضع لنفس القواعد الاحترازية للبنوك التقليدية والتي تقرها النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية، مثل كفاية رأس المال، الحد الأقصى للائتمان الممنوح لزبون واحد ... إلخ، بالإضافة إلى القواعد المذكورة أعلاه والخاصة بالبنوك الرقمية، والتي يبدو منها أنها تمنع هذه الأخيرة من الدخول في عمليات من الحجم الكبير سواء كودائع أو قروض على الأقل خلال الخمس سنوات الأولى من عملها، على أن يُسمح لها بعدم الامتثال لهذه القواعد بعد ذلك بترخيص من البنك المركزي (بنك الجزائر)، وبشرط رفع رأسمالها ليتلاءم مع العمليات من الحجم الكبير ولتغطية مخاطرها.

وكتعليق عام على هذا النظام ولربطه بالبنوك الرقمية الإسلامية، نؤكّد هنا على أنه يتوجّه للنوعين من الصيرفة الرقمية، الإسلامية وغير الإسلامية، فقط وكما ذكرنا في التعريف أن الأولى تلتزم –بالإضافة إلى هذا النظام– بقواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها والتي ينظمها النظام 20-02 الصادر في 2020/03/15 والذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. إضافة إلى أن القانون النقدي والمصرفي (القانون رقم 23-09) يجيز وبوضوح عمليات الصيرفة الإسلامية وبجميع أنواعها كما أشرنا سابقاً.

3- آفاق إنشاء البنوك الإسلامية الرقمية في الجزائر:

يجب أن نعترف في بداية الحديث عن هذا الموضوع، بأن النظام المصرفي الجزائري لا يزال يعاني من تأخر ملحوظ في مجال الانفتاح على التكنولوجيا المالية التي تنظّم العمل المصرفي في كثير من البلدان خاصة المتقدمة منها، وذلك نظراً لعدة عوامل أهمها أن هذا النظام لا يزال يعاني من مخلفات النظام الاشتراكي الذي ساد البلاد ما يقارب 30 سنة بعد استقلالها، وبما أن البنوك العمومية المملوكة للدولة (وعددها 7) تهيمن على ما يقارب 85 % من السوق المصرفية الجزائرية التي تحوي 21 بنكاً، فقد جعلت النظام المصرفي برمته رهين مخلّفات ذلك العهد، من ثقل في الإجراءات الإدارية وخاصة معالجة ملفات القروض، العمل بأوامر فوقية في منح القروض خاصة منها ذات الطابع الاجتماعي لتشغيل الشباب والتي تؤول في معظمها إلى قروض متعثرة، عدم الانفتاح الكافي على التكنولوجيا التي تسود العمل المصرفي في معظم البلدان، عدم الترخيص للبنوك بتطوير أي منتجات بنكية جديدة إلاّ بعد ترخيصها من البنك المركزي ... إلخ، وإن كانت الظاهرة تبدو في البنوك العمومية أوضح بكثير من البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر.

ولعل أوضح مثال على هذا التأخر الكبير في تطبيق التكنولوجيا، الفشل في فرض إلزامية الدفع الإلكتروني الذي يعتبر أبسط صور هذه التكنولوجيا والذي تقرر تطبيقه منذ قانون المالية 2018 وتأجل بعدها عدة مرات بالتفصيل الآتي:

- صدر هذا الإلزام لأول مرة في قانون المالية 2018، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية ديسمبر 2018 (المادة111، القانون17-11).

- صدر التأجيل في قانون المالية 2019، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية ديسمبر 2019 (المادة47، القانون18-18).

- صدر التأجيل في قانون المالية 2020، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية ديسمبر 2020 (المادة111، القانون19-14).

- صدر التأجيل في قانون المالية 2021، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية ديسمبر 2021 (المادة 146، القانون20-16).

- صدر التأجيل في قانون المالية 2022، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية جوان 2022 (المادة168، القانون21-16).

- صدر التأجيل في قانون المالية التكميلي 2022، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية ديسمبر 2023 (المادة26، الأمر22-01).

- صدر التأجيل في مشروع قانون المالية 2024، المادة 113، على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية ديسمبر 2024 (المادة113، القانون23-22).

وفي قانون المالية 2025 لم يتم التأجيل كما يحدث في كل مرة، وإنما تمّ فرض استعمال وسائل الدفع غير النقدية عن طريق القنوات البنكية والمالية (ولم يسمّها القانون وسائل دفع إلكتروني كما في السابق) في أربعة مجالات وهي:

- المعاملات العقارية للأملاك المبنية وغير المبنية.
- عمليات البيع المحققة من طرف الوكلاء وموزّعي السيارات والآليات والتجهيزات الصناعية.
- شراء اليخوت وسفن النزهة.
- اكتتاب عقود التأمين الإجبارية.

فإذا تمّ الفشل في فرض وسائل الدفع الإلكتروني في السبع سنوات الأخيرة وهي مطبّقة في بقية البلدان منذ سنين طويلة، بل تم التراجع في سنة 2025 إلى استعمال كل وسائل الدفع غير النقدية والتي ليست بالضرورة إلكترونية مثل الشيك الذي لم يعد مستعملاً في كثير من البلدان؛ فكيف يمكن الحديث عن تطبيق مختلف أشكال التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري، ثم كيف يمكن الحديث عن إنشاء بنوك رقمية سواء إسلامية أو غير إسلامية في الجزائر ؟!!!.

نشير هنا إلى أن التوجه نحو رقمنة الاقتصاد بما فيها القطاع المالي والمصرفي، يعد إحدى البرامج التي أولتها السلطات العليا للبلاد أهمية خاصة حيث كانت محوراً رئيساً ضمن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في ولايته الأولى والثانية، وبسبب التأخر الملحوظ في هذا المجال قام باستحداث وزارة خاصة ومحافظة سامية (في نفس الوقت) خاصة بالرقمنة لاستدراك هذا التأخر.

إن هذا الواقع وهذه المؤشرات، تشير بوضوح إلى أن إنشاء بنوك إسلامية رقمية في الجزائر لن يكون في الأجل القريب، بل قد يكون في الأجل المتوسط أو الطويل، رغم أن الإطار القانوني والتنظيمي لها جاهز كما بيّناه سابقاً، وإن كان هذا الأجل يتعلّق في النهاية بمدى الإسراع في رقمنة الاقتصاد ككل وقد رأينا أن الإرادة السياسية متوفرة في هذا الشأن.

خاتمة وخلاصة:

الصيرفة الإسلامية الرقمية أضحت واقعاً ملموساً في العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى غير الإسلامية، وهي في نمو مستمر بحكم الطلب المتزايد عليها لما توفّره من امتيازات السرعة والاقتصاد في الزمن والتكاليف، فهي توفّر للزبائن خدمات مصرفية متطورة تكنولوجياً وفي نفس الوقت ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن إجمال أهم النتائج التي خلُص إليها البحث فيما يلي:

– تتجلى أهمية البنوك الإسلامية الرقمية في كونها –مثل البنوك الرقمية غير الإسلامية– توفّر خدمات مالية ومصرفية سريعة وبأقل تكلفة، وذلك بتطبيقها للتكنولوجيا الحديثة في تعاملاتها وانفتاحها على أي

تطور فني وتكنولوجي في هذا المجال، إضافة إلى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي إمكانية تحقيقها للشمول المالي بأفضل صورة خاصة في المجتمعات الإسلامية.

– لا تختلف البنوك الإسلامية الرقمية عن الرقمية غير الإسلامية في المتطلبات القانونية والتنظيمية، التكنولوجية، الفنية، وإنما الاختلاف في المتطلبات البشرية، حيث يجب أن يكون الإطار البشري مؤهلاً من جانبين: المعاملات المصرفية الرقمية وكل ما يتعلق بها من تكنولوجيا؛ والجانب الشرعي الذي يحكم المعاملات المالية والمصرفية.

– وردت الإشارة لأول مرة إلى البنوك الرقمية في النصوص القانونية الجزائرية من خلال القانون النقدي والمصرفي (القانون رقم 23–09 لسنة 2023). ثم جاء النظام رقم 24–02 لسنة 2024 ليحدّد الحد الأدنى لرأسمالها. ثم جاء النظام رقم 24–04 لسنة 2024 ليحدّد شروط تأسيسها واعتمادها وممارسة نشاطها.

– لا تبدو آفاق إنشاء بنوك إسلامية رقمية في الجزائر قريبة أو في الأجل القصير، بل تبدو في الأجل المتوسط أو الطويل، وذلك بسبب التأخر الذي يعانيه النظام المصرفي الجزائري عموماً في الانفتاح على التكنولوجيا المطبّقة في هذا المجال، ولا أدل على ذلك من تأجيل إلزامية استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية لعدة سنوات، رغم أنه يعتبر أول وأبسط خطوة لعصرنة هذا النظام.

التوصيات:

– لابد من وجود إرادة سياسية أقوى، تفرض إصلاحاً عاجلاً وحقيقياً للنظام المصرفي، والذي لا يزال يعاني من سيطرة البنوك العمومية (المملوكة للدولة) بنسبة 85 % على السوق المصرفية الجزائرية، وهذه البنوك بقيت تعاني من مخلفات العهد الاشتراكي وتقاليده، وبالتالي أصبحت تقف عائقاً أمام أي تطوير للنظام المصرفي ككل. ولن يكون ذلك إلا بخوصصة جزء كبير من القطاع العمومي لإنشاء المنافسة بين البنوك والتي ستكون بالتأكيد في اتجاه تبني التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي.

– أولى الخطوات في فرض إجبارية الدفع الإلكتروني لا تكون بجعله إجبارياً في شراء اليخوت، فهذا لا يمس شريحة كبرى في المجتمع الجزائري، بل بخطوات أكثر عقلانية كفرضه في سداد فواتير الكهرباء والغاز والمياه والهاتف والإنترنت، وكذلك في التسوق من المساحات والأسواق الكبرى، إضافة إلى محطات الوقود، على الأقل لمدة سنة أو سنتين لتعويد المواطن على ذلك، وبعدها يتم تعميمه على كافة المحلات التجارية والمعاملات.

– بعد إنشاء وزارة خاصة ومحافظة سامية (في نفس الوقت) للرقمنة من طرف السلطات العليا للبلاد، لابد من وضع آفاق زمنية واضحة لرقمنة الاقتصاد الوطني ككل، وقد يُتوَّج ذلك بإنشاء بنوك رقمية (إسلامية وغير إسلامية) في أجل لن يكون طويلاً.

قائمة المراجع:

الكتب:

- معهد الدراسات المصرفية. (2022). البنوك الرقمية. سلسلة إضاءات. الكويت. 14(5).

المقالات:

- العبد المنعم، عبد الله خالد، و الدويري، زايد نواف. (2023). "البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية؛ تجربة دولة الكويت". مجلة بيت المشورة: (19): 163-207.

- عماروش، خديجة إمان، و شوشان، خديجة. (2022). "البنوك الإسلامية الرقمية بين الأهمية ومتطلبات الإنشاء؛ دراسة حالة نومو بنك"، مجلة الإبداع: 12(1): 391-409.

- Kayam, Muneendra. (2018). "Blockchain Technology: An Approaching Game Changer in Financial Service Industry". International Journal of Trend in Scientific Research and Development, 2(5): 966-703.

النصوص القانونية:

- القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الصادر في 2017/12/27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 54(76): 03-67.

- القانون رقم 18-18 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الصادر في 2018/12/27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 55(79): 03-30.

- القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الصادر في 2019/12/11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 56(81): 03-52.

- القانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الصادر في 2020/12/31، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 57(83): 03-62.

- القانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الصادر في 2021/12/30، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 58(100): 03-67.

- الأمر رقم 22-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2022، الصادر في 2022/08/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 59(53): 05-15.

- القانون رقم 23-09 المسمى "القانون النقدي والمصرفي" الصادر في 2023/06/21، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 60(43): 04-26.

- القانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الصادر في 2023/12/24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 58(86): 03-66.

– النظام رقم 24–02 الصادر في 2024/02/06 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 61(18): 31–32.

– النظام رقم 24–04 الصادر في 2024/10/13 المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 61(77): 30–31.

المواقع الإلكترونية:

- https://almorakebgroup.com, consulté le: 14/12/2024.

- Malyshev, Alex. (2023). “What is digital banking, Meaning, types and benefits”. https://sdk.finance/what-is-digital-banking/. consulted at: 15/12/2024.

- Cole Stryker and Eda Kavlakoglu. (2024). “What is AI”. https://www.ibm.com/think/topics/artificial-intelligence, consulted at: 16/12/2024.

- https://www.riyadbank.com/ar/open-banking, consulted at: 16/12/2024.

- Susnjara, Stéphanie et Smalley, Ian (2024). "Qu’est-ce que le cloud computing ?". https://www.ibm.com/fr-fr/topics/cloud-computing, consulté le: 16/12/2024.

- https://www.cst.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx, consulted at: 18/12/2024.

- https://www.statista.com/statistics/1239242/number-of-challenger-banks-worldwide-by-region/, consulted at: 30/12/2024.